

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

تقرير الاستثمارات الوطنية

السوق فقد 40% من مكاسب 5 أشهر بأخر 7 أشهر من 2013

أوضحت شركة الاستثمارات الوطنية في تقريرها السنوي عن سوق الكويت للأوراق المالية أن البورصة أنهت 2013 عند مستوى 7549 نقطة وهي ذات مستويات المؤشر في مايو الماضي والتي كانت تعبر عن وضع مستوى نظرة شاملة عن أداء السوق خلال العام بأكمله ليحفظ عليه السلوك الاستثنائي الذي شهدناه في الفترة الأخيرة منه كما أن ما نعلم به السوق من مكاسب في حصيلته النهائية هي نتاج أول 5 أشهر من العام التي بلغ فيها عائد المؤشر العام والمؤشر المؤزون نسب 40% و14% على التوالي في حين أن نفس النسب في نهاية السنة قد بلغت عائدًا قدره 27% و8% على التوالي أي أن المؤشرات قد فقدت ما يقارب 40% من مكاسبها خلال الـ 7 أشهر المتبقية من العام، كما أن الأداء العام للسوق المحلي وفي محصلته قد يكون جيدًا في المقاييس العامة إلا أن المفارقة أن تكبد تلك الخسائر كان في وقت تشهد فيه الأسواق المجاورة الرئيسية أداء مميزًا من خلال النمو المتدرج في استثناء سوق دبي المالي الذي حقق ادعاءً متسارعًا وأقل منه سوق أبوظبي نظرًا لحدوث انخفاضهما بالمرحلة السابقة علاوة على رفع



رغم ارتفاع المؤشر بنهاية 2013 إلا أن تداولات النصف الأخير شهدت تراجعًا حادًا وهو ما يبدو جليًا على أحد التداوليين

توقعات أداء اقتصادها نتيجة وجود حفزات ملموسة على الأمد الطويل، فيما أن معدل المؤشر الوزني وهو الأقرب لمقارنته مع أسواق المنطقة يعد الأدنى نسبة لأسواق دول الخليج كما ان سمعت القلق هو التراجعات المستمرة في أداء السوق خلال النصف الثاني منه وانحسار السيولة المتداوله والركود الذي

شهدنا على سبيل المثال في شهر ديسمبر تداولًا لم يتجاوز 16 مليون دينار في أحد أيامه وهي ثاني أقل قيمة متداولة خلال العام وهو لم ينحرف إلا القليل عن متوسط تداول تلك الفترة ما يعبر عن وضع استثنائي بالنسبة إلى السوق خلال هذه المرحلة من العام والذي نعتقد أنه يعكس عدا من الأمور أهمها طبيعة وقطعية تداول السوق خلال العام الحالي بتراجع كفة التداول الفردي على التداول المؤسسي إذ بلغت قيمة تداول قطاع الخدمات المالية «الاستثمار» وقطاع العقار ما يقارب 60% من تداول العام في حين حل قطاع البنوك في المركز الثالث بنسبة تبلغ 18% من قيمة التداول في حين حل هذا القطاع في المركز الأول في 2011 وينسبة 35% من الأرباح وبرنامجنا أن ذلك كان نتيجة المتغيرات التشريعية والتنظيمية التي يجب أن يتم النظر بها وتطويرها خاصة وهي تمس حركة تعاملات المؤسسات الحكومية على سبيل المثال والأهلية سواء الفردية او الكتل الاستثمارية خاصة مما أدى إلى فتور دور صناعة السوق وانسحب عليه ترجيح كفة الجانب المضاربي والتي تعد أحد أبرز الأسباب التي دعت لإداء السوق غير المتزن إذ لم يحقق

أفضل 5 أسهم في البورصة الأميركية خلال 2013

مدحت فاخوري

انتهى عام 2013 بسرعة مثله مثل أي عام سبقه، ومع نهاية كل عام يظهر أداء الأسهم خلال العام سواء كان أداء السهم جيدًا أو رديًا، وعليه يصنف المستثمرون، فمنهم من بات سعيدًا بما تركه له عام 2013، وقد شهد أداء بعض الأسهم صعودًا جعل من حملة تلك الأسهم عابرة، وبعد عام 2013 من أفضل الأعوام بالنسبة للأسهم الأميركية منذ أيام طفرة الوبوت كوم (com) حيث حققت بعض الأسهم نموًا بعد ثلاث أعين مسبوقة بالإضافة إلى البعض منها حدث له تغير كلي خلال 2013، وفقًا لصحيفة الـهول ستريت جورنال.

1- «تسلا» قفز 346%

سهم تسلا TESLA من الأسهم التي صارت حديث البورصات العالمية وتعد من الأسهم المحبوبة في سوق الأوراق المالية طوال 2013، فبدأية ارتفاع هذا السهم جاءت في مايو الماضي عندما أعلنت الشركة التي تعمل في صناعة السيارات عن ارباحها الفصلية الأولى، وقد تلا ذلك «رالي» الحصول على السهم ما زاد الطلب عليه، وقد استمر هذا الطلب حتى نهاية العام، وقد عززت هذه الضجة من الطلب على سهم تسلا، وقد بلغت قيمة هذا السهم زروته بين الأسهم من حلول أواخر سبتمبر الماضي حيث بلغ السهم 194.50 دولارًا محققًا بذلك نموًا بمعدل 474% على مدار العام حتى نهايته، فيما شهد السهم تراجعًا بعد بشهرين جراء احتراق ثلاث سيارات تعمل ببطارية تسلا، ولكنه تعافى من جديد بعد تلك التراجع في ديسمبر وأغلق السهم نهاية العام مرتفعًا بنمو 346%.

2- «نت فليكس» ارتفع 296%

قام مشغل الفيديو «نت فليكس» بخطا صغير خلال عام 2013، فقد ارتفع سهم الشركة 296%، ما جعل نت فليكس من الأسهم الأفضل أداء في مؤشر ستاندرد آند بورز 500 ومؤشر ناسداك 100، فالنمو المتزايد في قاعدة المشتركين وزيادة البرامج الأصلية كانت الدافع الرئيسي لتحرك السهم إلى الورا 300 دولار، فوفقًا لأحدث تقرير فصيلي للشركة، حققت فيه «نت فليكس» أرباحًا بقيمة 32 مليون دولار، ففي أكتوبر الماضي باع الملياردير المستثمر كارل ايبان أكثر من نصف حصته في نت فليكس بنحو مليار دولار، حيث أنه استثمر في الشركة منذ كانت قيمة السهم 58 دولارًا عام 2012، حيث قال ان وصول سعر السهم لخمس أضعاف قيمته هو «الوقت المناسب لأخذ بعض الأوراق من على الطاولة».

3- «بست باي» يرتفع 239%

حققت بست باي صاحبة سلسلة متاجر الإلكترونيات واحدة من أكبر المكائبات في سوق البورصة خلال 2013، فمُنذ سنة واحدة شهدت أسهمها تراجعًا بنحو 50% ما زاد من توقعات البعض من إمكانية زوال هذا السهم من التداول في البورصة، ما جعل مؤسس الشركة والرئيس التنفيذي السابق لها ريتشارد شولز يفكر في شرائها عند 24 إلى 26 دولارًا للسهم، ولكن كل شيء قد تغير في 2013 حيث حقق سهمها نموًا بنسبة 239%، لتصبح واحدة من أصل ثلاثة أسهم في مؤشر ستاندرد آند بورز 500 قد ارتفعت بـ 200%، وحققت الشركة تحولًا كبيرًا أسرع بكثير من توقعات «وول ستريت».

4- «تويتز» تنمو 145%

يطلق على «تويتز» العدو للدودو-الفيس بوك، و«مكافح فيسبوك»، فقد ارتفع تويتز 145% هذا العام، ما جعله واحدًا من أعلى الأسهم المدرجة أداء في الولايات المتحدة خلال الطرح العام الأولي له في 2013، ويعد تويتز من بين الصفقات التي حقق أكثر من 100 مليون دولار، وفقًا لـ«بلوجيك»، وصعدت أسهم تويتز «محصنة المدونات الصغيرة» في 7 نوفمبر، وقد ارتفعت في ديسمبر إلى أعلى محققة ارتفاعًا بنسبة 53% في شهر.

5- «هيربا لايف» ترتفع 138%

ارتفعت أسهم شركة صناعة مواد الكمكبات الغذائية 138% وبلغت مستوية قياسية جديدة خلال 2013، وقد حققت ذلك الارتفاع على الرغم من الإدعاءات التي كتبها عنها أكامن عن أن الشركة تدير نظامًا هرميًا غير مشروع، ففي ديسمبر 2012، أعلن مدير صناديق الحوط الملياردير أكامن علنًا أن هناك رهانًا كبيرًا ضد الأسهم بسبب اعتراضاته منذ فترة طويلة على نموذج العمل في هيربا لايف، فيما نفت الشركة بشدة تلك المزاعم التي ادعاها أكامن، وفي الوقت نفسه أعلنت الشركة عن النتائج الفصلية متفائلة بها، وردت في وقت سابق من هذا الشهر بشهادة صحة ميزانياتها وأعمالها من مدقي الحسابات، فيما لا يزال أكامن يصر على اعتراضه على عمليات الشركة، ففي الأسبوع الماضي قدم ادعاءات جديدة مفادها أن العمليات التشغيلية بالشركة غير قانونية وعادة بان يكشف المزيد خلال 2014.

الربع الثاني.. أداء قياسي والمؤشر يتجاوز 8400 نقطة

جاءت بداية فترة الربع الثاني بتداولات السوق مكملة للأداء المميز الذي حظي به خلال الربع الأول إذ اخترق فيها حاجز 7,000 نقطة لأول مرة منذ شهر فبراير لعام 2010 وذلك بدعم مباشر من ارتفاع أسهم الشركات المتدنية سعريا فيما بدأ ان التداولات طال تنوعها معظم قطاعات السوق وكانت بداية انعقاد الجمعيات العمومية للشركات، إذ لم يقتصر النشاط المضاربي على سلع بعينها كما كان في الأشهر الأولى من العام وإنما باتت العملية تشمل شريحة أوسع من الأسهم مع سرعة حركة جني الأرباح التي كانت حادة على بعض الأسهم خاصة مع قرب المؤشر من الحاجز النفسي 7,000 نقطة الذي أظهر مقاومة قوية وقتها قبل أن يتغير سلوك السوق بعد كسره الحاجز النفسي إذ ارتفعت القيمة المتداولة بمعدلات ملحوظة وحققت ارتفاعات متسارعة اثر ذلك الارتفاع المتزامن مع دخول سيولة جديدة إلى السوق إلى تحقيق أداء قياسي اخترق السوق فيها حاجز 8,400 نقطة في شهر مايو وهي المستويات التي لم يصل إليها منذ شهر ديسمبر لعام 2008 إذ بلغ العائد عليها منذ بداية العام بنسبة 40%، أكثر من 50% منها تحققت خلال شهري ابريل ومايو وهو ما تزامن مع ازدياد مضطرب في السيولة المتداولة التي بلغت ذروتها في أحد أيام شهر مايو إلى 169 مليون دينار وهي أعلى قيمة متداولة خلال العام 2013 بأكملها فيما كان يفوق متوسط تداول تلك الفترة حاجز 115 مليون دينار، وهي كذلك تعد

الربع الرابع.. انخفاض للسيولة وتداولات سلبية

المجمل الإيجابي للنتائج بمقارنتها مع نفس الفترة من عام 2012، إلا ان أداء السوق وقتها لم يكن عند ادائه المأمول إذ ان السلبية قد طغت على تعاملاته خلال منتصف الفترة رغم ما شهدته من الوصول إلى اتفاقية دولية مهمة بين مجموعة الدول الخمسة الدائمة مع إيران إلا ان الأسواق المنطقة والأسباب معينة تتفاعل معها بالصورة المتوقعة وهي قد تعود إلى غياب بعض التفاصيل التي من شأنها ان تعود بنهاية المطاف حول إزالة المخاوف السياسية الجغرافية في المنطقة، وكذلك إلى ردود أفعال دول الأقطاب إزاء بعض الشواهد في الاتفاقية مثل الاعتراف الضمني بسماع إنتاج الطاقة النووية ردود فعلها على الأمد الأطول، كان ذلك وسط ترقب للمشهد السياسي حول مواقف ذات تأثير على العلاقة بين سلطاتي المجلس إذ ناقش مجلس الأمة في أواخر شهر نوفمبر 6 استجابات في جلسة واحدة وهي سابقة في تاريخ المجلس ومن ضمنها استجوابان لرئيس الوزراء ورغم انتهم دواعيها إلا ان توتر العلاقة بحد ذاته وإعلان الاستجابات وحده حمل أثارا عكسية على السوق على الأمد القصير على الأقل من ناحية زيادة عرضته على الشائعات، وانسحب إلى الأمد على جل تداولات الشهر الأخير من العام من حيث الراكود المصاحب لتراجع المؤشرات بل وشهدت تداولًا لم يتجاوز 16 مليون دينار في أحد أيامه وهي ثاني أقل قيمة متداولة خلال العام وعلى الرغم من ان مسيرتها خلال أكثر من عام اثر حكم المحكمة الدستورية الذي صدر أواخر العام برفض طعون حل مجلس الأمة وبالتالي استمرار دورة المجلس الحالي والتي تم على اثرها تقديم الحكومة لاستقالته ليتم تشكيل حكومة جديدة.

الربع الأول.. مكاسب استثنائية فاقت 13%

من مستوى السيولة المتداوله وعلى الرغم من استمرار المؤشر السعري بحصد المكاسب إلا انه لوحظ ومن خلال حركة المؤشرات الموزونة الركود الذي لفت تداولات الأسهم القياسية مع وجود استثناءات بسيطة إذ استحوذ قطاع الخدمات المالية والعقار على ما يقارب 60% من إجمالي قيمة التداول خلال الربع وسط ترقب أسواط السوق إعلانات نتائج الأرباح السنوية وعوائدها، كما أن وقع التداولات ونهجا قد طغى على سلوك المتداولين ولم يتعد تداول قطاع البنوك نسبه 15% من إجمالي التداول، وهو يشير إلى نهج تداولات السوق الذي كان أبرز ما فيه اشتداد العمليات المضاربية التي لم تخل من التدوير وتبديل المراكز وتعدد الجهات المتداولة فيها ويتضح من الناحية الفنية وعلى مدار العامين السابقين مدى رواج هذا النهج وتقبل أسواط هذه الحركة لا يمكن أن تكون متواصلة وإنما يتم بناؤها على مراحل لا تخلو من انخفاضات وحركات تصحيح صغرى قبل أن يتغير نهج السوق، حيث إن السوق وعلى رتم تداولات الربع الأخير من عام 2012 وافتتاحه في عام جديد عند مستويات منخفضة تاريخيا شجع على الاستثمار في السوق على الأمد المتوسط إذ إن بناء المراكز لا يتم وفق نشاط الأعمال المتوقعة للشركات والأرباح الناتجة عنها بعكس ما تم ترويجه بالطبع بل يتم النظر إلى مستويات الخصم على القيم الدفترية والتي تعد مرتفعة أصلا.

الربع الثالث.. اشتداد العملية المضاربية وبداية الارتداد

كان عليه في أواخر الربع الثاني، ومع ذلك فإنه يحسب للسوق محافظته على مستوى فوق حاجز 8,100 نقطة حتى نهاية أغسطس، حتى جاءت الفترة الأخير من الشهر تراجع فيها السوق بيوم واحد بنسبة تعد عن الأكبر خلال العام والتي بلغت قرابة 3,0% على اثر إرهافات العملية العسكرية التي كانت مزعومة في سورية وما صاحبها من مخاوف جيوساسية ألقت بظلالها على جميع أسواق الأسهم بالعالم سلبيا إذ تدهورت قيمة المؤشر العام لسوق الكويت للأوراق المالية الذي فقد خلال 8 جلسات تداول فقط ما يقارب 800 نقطة وينسبة بلغت 9,8% وهي نسبة جوهرية إذ ان التوتز العسكري والسياسي في المنطقة وحده لا يبرر هذا التراجع القياسي فبالرغم من تعافي أسواق مالية لها انكشاف سياسي أو جغرافي أكبر لم يستطع السوق عكس مساره وهو أمر يفسر على حاجة تصحيح لم يتم تلبيةها بشكل كاف خلال فترة الصيف وتحديدًا بعد شهر مايو حيث فقد السوق نصف مكاسبه المحققة منذ بداية العام في مقابل تراجع الفجوة بين المؤشرين السعري والوزني إلى معدل 15% فقط، والمفارقة انه وخلال الفترة نفسها التي تراجع فيها المؤشر العام بنسبة تقارب 10% انخفض المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15 فقط بنسبة 3,4% و2,0% على التوالي وعلى وقع تراجع احتمالات توجيه ضربة عسكرية بالمنطقة أثر منح الإدارة الأميركية الأولوية للعمل الدبلوماسي فكان ذلك الارتداد الذي شهدناه أول سبتمبر وبفرض رتم حدة تراجع المرحلة السابقة إذ عوض فيها قرابة نصف الخسائر الإجمالية منذ ان بدأت الأحداث السياسية والتي أشعلت فتيل تلك التراجعات وبطبيعة الحال فإن حركة السوق كانت متوازنة في اتجاهها مع أسواق المنطقة وان اختلفت نسب الارتداد وانتهت الفترة بإيقال السوق عند مستوى قريب من الحاجز 7,767 نقاط.

كانت بداية فترة الربع الثالث بدخول شهر رمضان تزامنا مع العطلة الصيفية التي جاءت أصلا بعد تزامن من ناحية الأداء المحقق فلا شك أن أداء السوق خلال بداية الربع الثالث يعتبر أداء قياسيًا إذ إن تحقيقه ارتفاعا بمعدلات ممتازة يعد أمرا مخالفا للتوقعات حيث استقر مؤشر العام فوق حاجز 8,000 نقطة بالرغم من تذبذب السوق وقتها واستمرار تراجع قيمة معدل التداول اليومي معها وبات واضحا الحركة التي استحوذ عليها الأسهم الثقيلة أولا من حيث ازدياد سيولتها نسبيا إلى حجم التداولات وثانيا للإعلانات حولها سواء كانت لتسويات مالية، أو بخصوص انعكاسات إيجابية حول تقييم استثمارات بعضها، وكان ارتفاع متوسط المؤشرات الموزونة بنفس معدل ارتفاع المؤشر السعري تلك الفترة للمرة الأولى خلال 2013، وما لبث السوق حتى يبدأ بالتراجع خلال منتصف المرحلة وتحديدًا خلال شهر أغسطس وكانت التراجعات تنقسم إلى قسمين، حيث كان راكدا ويميل إلى الاستقرار في القسم الأول منه وذلك رغمًا عن التذبذب الذي شهدناه أثناء فترة التداولات ما بين صعود ونزول والتي لا يرجع أمرها إلى حركة جني الأرباح أو اشتداد العملية المضاربية وإنما لتراجع القيمة المتداولة التي انحسرت بشكل لافت ليلعب معدلا أدنى مستوى لها خلال العام بقيمة 14 مليون دينار وكانت انعكاس التوقيت خاص بدخول السوق في عطلة العيد ومروره بالعطلة الصيفية والتي نشهد بها تاريخيا نوعا كهذا من التعاملات، والملاحظ هو انه وفي خضم ذلك الركود كان أداء المؤشر الوزني إيجابيا خلال ذلك الفترة وهو ما يعكس حالة التمسك التي شهدتها شريحة محددة من السلع القياسية تمثلت في تحقيق نمو في أرباحها لفترة الربع الثاني وهو ما كان له انعكاس إيجابي على تقييم السهم في الأداء بين المؤشر السعري والوزني نموًا